عن التعايش بين الأديـــان

مشروعية المشروع الإسلامي تكمن في إسلاميته وليس في تغريبه!

التعايش بين الأديان بمعنى الدعوة إلى تحسين ظروف عيش اتباع دينين مختلفين فأكثر في بقعة جغرافية واحدة مع فهم كل طرف للآخر ولخصوصياته وتقبل وجود المختلف من حيث هو مختلف دون ضغط أو اكراه أو تمييز مادي أو معنوي سيكون موضوع هذه الحلقة الأخيرة عن العلاقات بين الأديان. وقد قلنا في الحلقة السابقة أن حقيقة انفتاح المجتمع الإسلامي لغير المسلمين لكي يعيشوا فيه على قدم المساواة في المواطنيه مع المسلمين حقيقة تاريخية، يقول د. أدمون رباط: (إن من بقي من النصارى ـ في الأقطار التي فتحها الإسلام ـ إنما هم شهود عدل عبر التاريخ ليس على سماحة الإسلام وهو تعبير لا يفي بالواقع لأن وجودهم كأهل ذمة في الماضي كان مبنياً على قاعدة شرعية وليس على شعور من طبيعته أن يتضاعف أو أن يضعف وإنما على إنسانية هذا الدين العربي الذي جاء في القرآن وهو الدين الذي أقر لغير المسلمين ليس فقط بحقوقهم الفردية والجماعية الكاملة بل وأيضاً بالمواطنيه الشاملة.. ـ عن كتاب المسيحيون العرب ـ ص ٢٨) كما قلنا إن الأمر كان مختلفاً في المجتمعات غير الإسلامية في الماضي حيث عانى المسلمون من حملات الإبادة المنظمة في كل مكان استضعفوا فيه وفي أيامنا هذه حيث يضطهد المسلمون في أكثر المجتمعات الأوروبية (تقدماً ومدنية) بحجة عدم اندماجهم في المجتمع الغربي ـ مما يعني محاولتهم الاحتفاظ بخصوصياتهم، لا بل إن حملات الإبادة الجماعية للمسلمين لا تزال مستمرة إلى اليوم ويكفي ما يحدث اليوم من إبادة مسلمي البوسنة والهرسك للتدليل على ذلك رغم شعارات المساواة وحقوق

الإنسان والشرعية الدولية وكل ما تفتحت وتتفتح عنه قريحة الغرب بهدف الدعاية والتضليل.

وعليه فإن الواقع التاريخي يملي أن توجه الدعوة للتعايش بين الأديان إلى الغرب وليس إلى المسلمين لأن توجيهها إلى المسلمين هو من باب الدعوة إلى تحصيل الحاصل. ولكن ـ ويا للعجب ـ فإن الغرب هو الذي يوجهها إلى المسلمين، الغرب الذي قام وما يزال صراحة وضمناً على سحق المخالف وابتزاز دماء الآخرين وخيراتهم. ولا عجب فالأوضاع والمفاهيم في عالمنا اليوم مقلوبة **﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون﴾** [البقرة ١١]، والمسلمون اليوم في وضع المغلوب والمغلوب دائماً في موضع الاتهام. الغرب الذي أباد المسلمين في الأندلس جاء في مطلع هذا القرن يغزو بلادنا باسم حماية الأقليات ووقف فارس الخوري في مسجد بني أمية يقول: إن مبرر وجود فرنسا في هذه البلاد هو حماية النصارى، إنا نائب النصارى فارس الخوري أطلب الحماية منكم أيها المسلمون وأرفضها من فرنسا (الكتاب السابق ص ٣١).

واليوم يوجه الاتهام حول مستقبل وضع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي إلى دعاة الصحوة الإسلامية لإحراجهم ووضعهم في موضع الدفاع.. وكثير منهم يستجيب لموضعته في هذا الموقف ويأخذ في تفصيل الإسلام ـ أو ما يتبقى منه بعد تفصيله ـ بما يناسب الأطر (المشروعة) عند الغرب ظناً منهم بأن الغرب سيعطي بذلك لمشروعهم (الإسلامي) مشروعية ما ويتعاطف معهم وهذا ظن خاطىء فأطر المشروعية التي يقدمها الغرب مثل الديمقراطية والشرعية الدولية إنما يقدمها للدعاية والإعلان، أما الواقع فالمشروعية الوحيدة عند الغرب هي القوة وفي هذا الاطار نجد نفس الداعين للديمقراطية عندهم أول المدمرين لها عن غيرهم ـ كما يقول فهمي هويدي ـ وقد ظن البعض أن تقدم الجبهة الإسلامية للانقاذ في الجزائر بمشروعها الإسلامي من خلال القنوات (الشرعية) الغربية (الديمقراطية البرلمانية) سيعطيها مشروعية الغرب وسيحميها من ضرباته ولكن مندوبي الغرب هناك

التفوا حول نتائج الانتخابات واستبقوا (نوايا) الجبهة زاعمين بأنها بدورها (تنوي) الالتفاف على المشروعية الغربية (واختراقها) ومن ثم وجهوا ضربتهم لها (مخترقين) الأسس النظرية للديمقراطية كونها أسلوباً لتعبير الشعب عن إرادته، هذه الارادة التي (اخترقها) مندوبو الغرب منذ البداية حيث فرضوا بالقوة نماذج غربية للسلطة والمجتمع منبته عن الروح التاريخي للشعب وهو الإسلام وقمعوا بالارهاب كل محاولات الأمة للرجوع إلى أصولها التاريخية ورغم أن هذه النماذج طبقت بأسلوب انتهازي وصولي بحيث سخرت موارد المجتمع لمصلحة الطبقة المتنفذة العليا ومقربيها ـ ومن ورائها الغرب بطبيعة الحال ـ إلا أنها حتى لو طبقت على (أصولها) المعتمدة في الغرب فما كانت لتؤدي إلى كبير نتيجة ايجابية لأنها تقطع الأمة عن جذورها وتستنبت لها في الفراغ مشروعاً طوره آخرون لخدمة أغراضهم من خلال تجربة تاريخية واقعية طويلة ولذلك فالغرب يعلم أن هذه الطاقات البشرية الضخمة المعطلة في العالم الإسلامي لا بد من منعها من الاتصال بروحها التاريخي ومشروعها الحضاري لكي تستمر في السير في حلقة مفرغة بحيث تسمح له بالاستمرار في مشروعه التاريخي وهو نهب البشرية لمصلحته.

والذي يجب أن يكون واضحاً هو أن مشروعية المشروع الإسلامي إنما تكمن في هذا المشروع نفسه أي في إسلاميته أي في كونه يمثل خطاب الله الأخير للإنسان وبهذا المفهوم فإن أي تخل عن أي جزء من هذا الخطاب يفقد المشروع مشروعيته من منظور إسلامي. وهذا بعيداً عن أي مفهوم ثيوقراطي فالمشروع الإسلامي ليس هو إعادة لله إلى الحكم بواسطة ممثليه ـ تعالى الله عن ذلك ـ وإنما هو محاولة بشرية للحكم بما أنزل الله. وإسلامية المشروع تعني استسلامنا للارادة الربانية المتمثلة في النصوص المقدسة وهي القرآن والسنة الصحيحة أي الوقوف منها موقف التلقي باعتبارها الأصل، أما جعل الأصل هو المشروعية الأوروبية ثم ليّ اعناق النصوص لادخالها في سم خياط هذه المشروعية فهو تراجع نظري مسبق عن فحوى المشروع ذاته ولا يفيد بعد ذلك كل ما يمكن ظنه خطأً من مكاسب عملية من حيث اعتراف الغرب أو تعاونه مع هكذا مشروع.

من ناحية أخرى فإن محاولة تفصيل المشروع الإسلامي بواسطة القص والمط والترقيع بحيث يناسب الأوضاع والنظريات الغربية يعني أن هذه الأوضاع والنظريات اكتسبت صفة المرجعية وإننا اعترفنا لها بذلك. وهذا وضع للأمور خاطىء من ناحيتين. الأولى أن الغربيين أنفسهم فيما بينهم لا يعطون أوضاعهم ونظرياتهم صفة المرجعية بل يعطونها صفة التاريخية كنتيجة حركة فكرية واجتماعية تتغير دائماً دون توقف. فإذا حاولنا الآن أن نفصل الإسلام حسب أوضاعهم ونظرياتهم الحالية فإننا بحاجة عند كل تغير في أوضاعهم ونظرياتهم لأن نعيد قولبة الإسلام وتفصيله بما يناسبها. وإذا كنا في كل قولبة سنقوم بقص ومط وترقيع للإسلام مختلف عما سبقه فما سنصل إليه في النهاية سيكون أي شيء إلا الإسلام نفسه وهذا هو مطلوبهم بالضبط حينما يوحون إلينا وإلينا فقط وخلافاً للواقع أن أوضاعهم لها صفة المرجعية. ثم ما معنى أن ندعو الناس إلى مشروع يستمد مشروعيته ومرجعيته مما هو حاصل متوفر في أيديهم؟ من ناحية أخرى فإننا كمسلمين وبمقتضى إسلامنا نعتبر المرجعية هي صفة النصوص المقدسة أي الكتاب والسنة فقط وعلية فالعملية المعاكسة هي التي يتوجب استخدامها أي أن ننظر إلى أوضاع وأفكار الغرب من منظور الإسلام ونستخرج منها ما هو مقبول وما هو مرفوض في مشروعنا الإسلامي الذي سيقوم في يوم ما بتغيير هذه الأوضاع والأفكار جميعاً. وإذا كنا اليوم في وضع مهزوم مادياً فلا أقل من أن نؤمن بحتمية انتصار الإسلام كمبدأ لأن هذا شرط انتصارنا في يوم من الأيام والذي يجب أن ندخره لأجيالنا القادمة فإذا كانت أوضاعنا متقزمة فإن هذا لا يعني أن نقزم الإسلام ليناسبها.

لماذا يخجلون من الجزية وعقد الذمة:

هذه المقدمة لا بد منها عند التعرض لبعض المفاهيم كالجزية وعقد الذمة والتي انصبت عليها حملات ضخمة ويحاول كثير من دعاة المشروع الإسلامي التهرب منها بل وربما يتمنون أنها لم تكن وجدت لئلا تسبب لهم الاحراج عند الحديث عن وضع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي. هذا الوضع الذي كان سيشرف أي نظام آخر في التاريخ بل في الواقع الإنساني الحديث بل ولا

يستشرف أي نظام آخر اليوم وغدا أن يصل إليه. ويخلص الحاملون على النظام الإسلامي من خلال هذين المفهومين إلى أن المشروع الإسلامي من خلالهما يجعل غير المسلمين في المجتمع الإسلامي مواطنين من الدرجة الثانية وهذا ما يرفضونه طبعاً وبذلك يحرجون دعاة الإسلام الذين سيعملون على التخفيف من حدة المواجهة بطمس معالم هذين المفهومين.

وهذا الموقف الصادر من دعاة الإسلام ناتج عن رؤية المشروع الإسلامي يتحقق برضا واعتراف الهيمنة الأوروبية على العالم بينما تثبت كل المنطلقات النظرية والعملية أن المشروع الإسلامي عندما يتحقق بإذن الله سيتحقق رغم أنف الهيمنة الأوروبية لأن العداء الذي يحمله الغرب للإسلام عداء صميم لا يلغيه أي تنازل كان من قبل دعاة الإسلام ذلك أن المشروع الإسلامي هو أصلاً مشروع تحرير الإنسان من العبودية للإنسان بينما المشروع الغربي هو مشروع استبعاد الإنسان من قبل الغرب. فالمشروع الإسلامي من منظور غربي موجه ضد الغرب في الدرجة الأولى وهذا ما لا يخفونه هم أنفسهم وبذلك فلا تجدي كل التنازلات ولا يمكن للمشروع الإسلامي في يوم من الأيام أن ينال رضا الغرب وكل أمل في ذلك دليل على عدم ادراك لطبيعة الإسلام وطبيعة الغرب، اللهم إلا أن يتحقق المشروع الإسلامي على يد الغرب نفسه وعندها لن يعود الغرب غرباً **﴿وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾** [محمد: ٣٨].

ومن البداية يجب ادراك أنه لا يمكن فهم أي جزئية من جزئيات المشروع الإسلامي دون وضعها في مكانها من المشروع متكاملاً وعليه فوضع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي والجزية وعقد الذمة وما إلى ذلك يجب أن ينظر إليها اليوم من منطلق نظري لأن هذه المفاهيم لا مكان لها إلا في واقع يتمثل فيه المشروع الإسلامي المتكامل المبتدىء من وجود أمة ذات أهداف عليا دعوية وتحريرية للبشرية تتسامى فيها على الانكماش على ذاتها في سبيل تمتعها المجرد بلذات الحياة الدنيا. والشعوب في أيامنا هذه إما منكمشة على نفسها غاية همها أن تحصل من إمكانات الاستهلاك الكمي ما تستطيع كما هو

الحال في العالم المتخلف أو المستضعف، وأما منتشرة إلى خارج حدودها الجغرافية ولكن ليس لتحرير الآخرين بل لاستعبادهم وسلب خيراتهم وهذا هو الحال في العالم المتقدم أو المهيمن. ولذلك فلا يمكن قياس مفاهيم الإسلام على أي اطار واقعي حاصل في أيامنا هذه.

بهذا الاعتبار تكون الأمة الإسلامية متميزة عن سائر الأمم أو بالتعبير القرآني، ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾ [آل عمران] فهي أخرجت إخراجاً لتلائم مبدأها وغايتها الذي يعطيها الخيرية وهو ﴿**تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**﴾ أي الدعوة إلى الله وتحرير الإنسان من العبودية لغير الله. وعلى العكس فإن ما نترجمه بكلمة أمة في المصطلحات الحديثة هو تنظير لواقع عملي نشأ من الانتقال من الاقطاع إلى الملكية ثم إلى حكم البرجوازية في أوروبا وكلمة نيشن الانجليزية جاءت من ناتوس اللاتينية وتعني الولادة. فالفارق كبير بين أن يجتمع الناس لأنهم مولودون في بقعة واحدة حددتها ظروف تاريخية لا يد لهم فيها وبين أن يجتمعوا على هدف واحد رسالي دعوي تحرري.

ولذلك وفي المشروع الإسلامي ومنذ أول وثيقة دستورية له صاغها رسول الله ﷺ جعل المسلمين والمؤمنين أمة من دون الناس. ولقد علقنا باختصار على دستور المدينة وقلنا أنه أول عقد اجتماعي أساسه قيام أمة ذات هدف وذات سيادة مستمدة من ذلك الهدف والأمة هي أمة الإسلام والهدف تطبيق شريعة الله وحمل راية الإسلام وأنه يجوز لمن يرغب أن يدخل في هذا العقد دون أن يدخل في هذا الهدف أي دون أن يُسلم، بشرط أن يعترف ويقر بهذه السيادة ـ سيادة الشريعة الإسلامية ـ فيحصل على مكاسب العقد من الحرية والحماية مقابل الالتزام بمطالبة وهو الإقرار بسيادة الشريعة وأهدافها العليا، أي إن غير المسلمين دخلوا في الجوانب المدنية أو الوطنية في هذا العقد مع احتفاظهم بدينهم. وعليه فالأمة في الإسلام أي جماعة المسلمين ذات الهدف الرسالي الجهادي هي الأصل، والدولة أي الأرض والقوة هي وسيلة الأمة لتنفيذ غاياتها من تطبيق الشريعة الإسلامية وحمل رايتها إلى الناس.

محررون لا غزاة . .

يقول أدمون رباط الاستاذ في كليات الحقوق اللبنانية : (إن السياسة التي اتبعها العرب المسلمون منذ أولى فتوحاتهم كانت فتحاً بذاتها في عالم الفكر والدين. ومن المعلوم أنها استندت إلى آيتين كريمتين الواحدة التي تقضي بأن **﴿لا إكراه في الدين﴾** والثانية بأن على أهل الكتاب الذين يختارون البقاء على دينهم أن **﴿يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾** إن الفكرة التي أدت إلى انتجاع هذه السياسة الإنسانية الليبرالية كانت ابتكاراً عبقرياً وذلك لأنه وللمرة الأولى في التاريخ انطلقت دولة هي دينية في مبدئها ودينية في سبب وجودها ودينية في هدفها ألا وهو نشر الإسلام عن طريق الجهاد بأشكاله المختلفة من عسكرية وتبشيرية إلى الاقرار في الوقت ذاته بأن من حق الشعوب الخاضعة لسلطانها أن تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها. .) وفي موضع آخر يقول: (لقد جزم المؤرخون بأن سكان الأقطار المفتوحة قد تقبلوا العرب بقلوب رحبة لأنهم رأوا فيهم محررين لا غزاة) (الكتاب السابق ص ٢٦ـ٢٨).

غير المسلمين والذين لا يمكن أن يطلب إليهم الانخراط في الجهاد الفعلي لتحقيق أهداف لا يؤمنون بها يدخلون اذن في عهد أو ذمة (لأن كلمة ذمة معناها العهد لأنه يذم ناقضها قال تعالى : **﴿لا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة﴾** [التوبة: ١١]، أي لا قرابة ولا عهداً) يتمتعون بموجبه بكافة الحقوق المدنية للمسلم مقابل ابداء الولاء للدولة الإسلامية والذي ترمز إليه الجزية (أو الجزاء ويعني البدل) وبذلك لم توجد في الدولة الإسلامية مشكلة المستنكفين الضميريين أي الذين يرفضون الانخراط في الخدمة العسكرية لعدم قناعتهم بأهداف دولتهم والذين كانوا ولا يزالون يعاقبون بشكل أو آخر في أكثر الدول الغربية رقياً ومدنية، خاصة وأن هدف الجهاد في الإسلام ليس مجرد الدفاع عن الوطن وإنما تحطيم كل الطواغيت الذين يتعبدون الناس لأنفسهم ويمنعون عنهم كلمة الله ونظام الإسلام.

ومعنى **﴿عن يد وهم صاغرون﴾** أي عن يد منقادة كناية عن القاء السلاح

والصغار هو الخضوع لسيادة الدولة الإسلامية. مع العلم بأن الجزية كبديل عن الحماية تسقط إذا لم يتمكن المسلمون من حماية غير المسلمين كما وتسقط إذا ما تأكد ولاء غير المسلم للدولة المسلمة بحيث سمح له بالمشاركة في القتال في جيوشها بناء على تطوعه (راجع تفصيل ذلك في تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا للآية ٢٩ من سورة براءة).

حماية الأقليات:

والآن فإذا كان الغرب قد دخل بلادنا بحجة حماية الأقليات وأدخل علينا هذه الصيغة فلننظر إلى ما تفتقت عنه ابداعية الغرب تجاه هذا الطرح. يقول دوميشيل أستاذ الحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعة ليون: (عرّفت لجنة الأمم المتحدة لحماية الأقليات سنة ١٩٥٠ الأقليات بأنها مجموعات غير مهيمنة داخل السكان تملك وترغب بالاحتفاظ بتقاليدها الثقافية أو الدينية أو اللغوية المختلفة عن باقي السكان على أن يكون تعدادها كافياً لتنمية هذه التقاليد وأن تثبت ولاءها للدولة التي تنتمي إلى جنسيتها، ومشكلة الأقليات قديمة جداً حيث أنها طرحت منذ أن وجدت مجموعات سياسية منظمة وفي العالم الغربي فإن ظاهرة اضطهاد الأقليات صاحبت ولادة الدول الحديثة لأسباب دينية في البداية. ففي النظام القديم كانت العلاقة بين الأمير ورعيته مبنية على قاعدة: يدين الاتباع بدين الأمير والتي قدمت الدعامة القانونية لاضطهاد الأقليات مثل اليهود واضطهاد البروتستانت في بلاد الكاثوليك وبالعكس منذ حركة الاصلاح الديني ابتداء من الحرمان من الأهلية القانونية وانتهاء بالتصفية الجسدية مروراً بمصادرة الأموال والممتلكات، وقد ادخلت الثورة ـ يقصد الفرنسية ـ عناصر جديدة كان يظن بأنها قادرة على إنهاء مشكلة الأقليات نهائياً فمن جهة فإن الدول المؤسسة على المبادىء الديمقراطية الحديثة هي منطقياً دول علمانية أو على الأقل متسامحة فلا يعود هناك ملاحقة للأقليات الدينية ومن الناحية الأخرى فالدولة لم تعد التعبير القانوني لسلطة أمير يمكن أن تشمل عدة طوائف مختلفة ولكنها تعبير عن قومية أي مجموعة عرقية ولغوية وثقافية متجانسة بشكل كاف.

وإذا وجدت دولة مكونة من عدة مجموعات غير متجانسة فيجب تجزئتها

إلى دول متعددة وهذا هو مبدأ الجنسيات الذي جزئت بناء عليه الأمبراطورية النمسوية سنة ١٩١٩، وبتطابق الدول مع الأثنية (أي المجموعة الثقافية) لا تعود هناك نظرياً أية مشكلة لأقليات، ولكن هذا التجانس يبقى نسبياً كما في البلقان. ورغم النصوص القانونية فقد بقيت الأقليات عرضة للاضطهاد وخاصة في دول حديثة ومصطنعة وغدت مشكلة الأقليات حجة للصراعات الدولية. ونتيجة لمحاولات الابادة التي تمت في الحرب العالمية الثانية فإن الدول المنتصرة اظهرت إرادتها لانهاء المشكلة بطريقة متعسفة هي تهجير الشعوب. وفي الأماكن التي لم تسمح باستعمال هذه الطريقة فقد لجأت إلى تقسيم عشوائي للدول مثل الهند والباكستان. وهذه العمليات الجذرية رغم تكميلها بإعلان حقوق الإنسان لم تنه مشكلة الأقليات لأن الأقليات استمرت في الوجود بعد كل هذه التقسيمات والتهجيرات بل وأوجدت مشاكل جديدة مثل خلق دولة إسرائيل، كما وإن الدول المنتصرة في الحرب لم تبحث مشكلة الأقليات إلا في البلاد المهزومة أما في بلادها هي فقد تركت الأمر لضميرها الرسمي فلم تبحث مثلاً مشكلة السود في الولايات المتحدة ولا الكاثوليك في إيرلندا الشمالية حيث يتزايد العنف باستمرار) عن الموسوعة العالمية الفرنسية. وهذا يؤكد لنا على أن أوضاعهم إذا لم تكن مرجعية لا لنا (بحكم عقيدتنا) ولا لهم (بحكم تاريخيتها) فإنها كذلك ليست في حد ذاتها نموذجية ولا مثالية ولا تستحق أن تكون قدوة لنا ولا أسوة تحتذى تاريخياً ولا واقعاً حالياً بما في ذلك ما يسمى بالدولة الاثنية أو القومية التي تقوم على تجاهل وإذابة الفوارق الاثنية واللغوية والدينية عن طريق العنف والنفي والإكراه وبما في ذلك مشروعهم المعاصر لمجتمعاتنا الحالية القائم على (تحويل التعددية المتوازنة في إطار حضارة توليفية واحدة هي الحضارة العربية الإسلامية إلى تعددية تقوم على الاستلاب والتمويه والتشويه الثقافي والانسلاخ ـ عبر قشرة الاستهلاك الغربي ـ، عن الأصول والجذور) كما يقول الدكتور وجيه كوثراني أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية (الكتاب السابق ص ٦١).

ولقد كان الانجاز الحضاري التاريخي للاسلام انجازاً رائعاً يقول المطران جورج خضر: (قد أتذوق أوروبا ولكني لا أكونها غير أني على هذه الأرض ابن

الحضارات التي توالت علينا منذ فجر التاريخ إلى اليوم وورثتها جميعاً الحضارة الإسلامية) ص ٩٦.» ويقول فكتور سحاب: (هناك هم عام لدى المسيحيين العرب يجعل معظمهم يخشون الدولة الإسلامية نتيجة تصور بأن لا دور لهم فيها. وهذا تخوف شرعي لأن كل مواطن يحق له أن يطمئن إلى مكانه في وطنه غير أنني اعتقد بأن هذا التخوف مبني على التباس بسيط قد لا ينتبه إليه الكثيرون وهو أن الإسلام ليس ديناً فقط بل هو دين وحضارة. إن الحضارة الإسلامية تحتل في حياتي أنا المسيحي العربي نسبة تسعين بالمئة. إن القومية هي تعبير عن شخصية معينة، والعروبة لها خصائص معينة وإحدى خصائصها الرئيسية هي علاقتها الوثيقة بالاسلام مما يجعل من عملية أو محاولة الفصل بين العروبة والإسلام عملية بالغة الصعوبة. لذلك فعلاقتنا مع قوميتنا تختلف عن علاقة الفرنسيين مثلاً بقوميتهم حيث نجد العلمانية. علاقتنا بالإسلام لا تحتمل قيام دولة علمانية لأننا لا نستطيع أن نتخلى عن الإسلام فالإسلام ليس ديناً فقط. الإسلام كحضارة أثبت عبر التاريخ أن النصارى لهم مكان في الدولة الإسلامية. والمسيحيون لم يعانوا من الاضطهاد إلا في ثلاث حقب: الحقبة السابقة للإسلام أيام السيطرة البيزنطية، الحقبة الصليبية، ثم الحقبة الراهنة وهي حقبة السيطرة الأوروبية. إن مصيبتنا هي في الطموحات غير الصحية التي يحييها الحكم الأوروبي كلما امتدت يده إلى المنطقة) ص ٧٧ ـ ٧٨. ويقول الياس خوري: (إن الهجوم الغربي الخارجي والتخشب الهيكلي للكنيسة الشرقية يعملان على تصفية هذا التراث الثقافي ـ بقصد الهوية المسيحية الشرقية ـ الذي هو جزء من الثقافة العربية الإسلامية وبالتالي لتحويل المسيحيين في هذه البلاد إلى مجرد أقلية تتصرف بذعر الأقلية وبعقلية الخوف من الآخرين) ص ١٠١.

ونختتم بهذه الملاحظة لالياس خوري نفسه (ص ١٢٥): (هذه الملاحظة هي في الحقيقة سؤال فهل الخطر في المجتمع العربي هو على الأقليات أم هو على الأكثرية. نحن نقبل بافتراض مسبق ومفروض علينا بحكم الدعاية والإرهاب وهو أن الخطر قائم على الأقليات بينما السؤال الحقيقي يبدأ من

الملاحظة بأنه منذ بدايات الضغط الاستعماري على المنطقة العربية انصب الهجوم على الأكثرية، وعلى الأرض. تفتيت الأرض إلى دويلات وتحطيم الإسلام بكتابات عنصرية وبمناهج تعليم مفروضة. واليوم نشاهد كيف أن الأكثرية تشعر بنفسها بأنها هي المضطهدة وبأنها مهددة في وجودها، هنا تصبح مسألة الأقليات أحد أشكال تحطيم المجتمع).

﴿يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾ [الصف: ٨].

نشرت في جريدة اللواء ١٩٩٢/٨/٢٦

obeikandl.com